

نشرة الأمن الغذائي

العدد 17، شتاء 2017

افتتاحية

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) إصدار العدد الثاني للعام 2017 من نشرة الأمن الغذائي نصف السنوية. برغم أن قطاع الأمن الغذائي FSS لم يتمكن، لسوء الحظ، منذ عام 2014 من تأمين الدعم المالي اللازم لجمع بيانات جديدة حول حالة الأمن الغذائي وانعدام الأمن الغذائي في فلسطين، إلا أن الخبر السار أن أصحاب المصلحة المعنيون قد تمكنوا من توفير التمويل اللازم لإجراء جولة أخرى من المسح الاستقصائي للظروف الاجتماعية - الاقتصادية وحالة الأمن الغذائي (SEFSec) في عام 2018، والذي سيوفر بيانات جديدة لتتبع التغيرات في حالة الأمن الغذائي في فلسطين.

برغم هذه الصعوبات، نلقي الضوء في العدد الحالي من النشرة على مسائل هامة كأسعار المواد الغذائية في فلسطين، من أجل تتبع حركتها في الأشهر الأخيرة، ومقارنتها بالأسعار العالمية للأغذية. من ثم يتم استعراض وتحليل البيانات المتعلقة بالتمويل الذي طلبه الشركاء في القطاع لتنفيذ مشاريع الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما نلخص تقرير مؤشر الجوع العالمي (GHI) السنوي للعام 2017، لتسليط الضوء على النتائج الرئيسية للتقرير والتوصيات السياسية المترتبة عليها لتخفيف معاناة المجتمعات الأقل حصانة في جميع أنحاء العالم، والحد من الجوع بما يستجيب للهدف (2) من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتغذية أفضل وتعزيز الزراعة المستدامة" بحلول العام 2030. أما في القسم الخاص بمراجعة الأدبيات، فنستعرض مقالا يحلل العلاقة بين الأمن الغذائي والتحول الهيكلي، والأسواق، والسياسات الحكومية.

بعد إنهائه العمل على "المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين 2017"، بتكليف من برنامج الأغذية العالمي (WFP)، باشر "ماس" أعمال بحثية أخرى حول الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، تستمر إلى ما بعد تاريخ صدور هذا العدد من النشرة، ذلك أن المعهد قد شرع، بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بإعداد ثلاث دراسات تستند لمسوح استقصائية، الأولى حول خسائر الأغذية، والثانية حول التزامات وقدرات قطاع الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، والأخيرة حول تقييم مساهمة برامج الحماية الاجتماعية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي والتغذوي. ونأمل أن تتمكن في الأعداد القادمة من النشرة من اطلاع القراء على آخر أعمال المعهد حول هذا القطاع الهام.

إضاءة على أهم محتويات هذا العدد:

- بلغ مجموع ما طالب به الشركاء القائمون على قطاع الأمن الغذائي من خلال خطة الاستجابة الإنسانية قرابة 289 مليون دولار لتنفيذ 51 تدخلا في الضفة الغربية وقطاع غزة توزعت بين مساعدات غذائية ومساعدات نقدية ومشاريع لدعم سبل العيش. وهو يقل عن نداء عام 2017 بـ 11 مليون دولار؛
- خلال الفترة ما بين أيار وتشيرين الأول 2017 ارتفعت أسعار المواد الغذائية في فلسطين بنسبة 0.6%. حيث بلغ مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء 106.2 نقطة عند نهاية الفترة. أما على أساس سنوي، فقد ارتفع مؤشر أسعار الغذاء بين تشيرين الأول 2016 وتشيرين الأول 2017 بنسبة 0.8%؛
- ما بين العام 2000 والعام 2017، انخفض مؤشر الجوع العالمي بنسبة 27%، من 29.9 إلى 21.8 على الرغم من التحسن على المستوى الكلي، هناك فروقات إقليمية رئيسية، حيث تعاني بعض البلدان من مستويات مرتفعة من الجوع، تعود في معظمها لأسباب بفعل الإنسان؛
- أما في الفترة بين أيار وتشيرين الأول 2017، فقد ارتفعت أسعار الأغذية العالمية بنسبة 2.3% في حين بلغت الزيادة بين تشيرين الأول 2016 وتشيرين الأول 2017 قرابة 2.6%؛
- في القسم الخاص بمراجعة الأدبيات، نستعرض مقالا يناقش أهمية أسعار الأغذية بالعلاقة مع الأمن الغذائي ودور سياسات الحكومة في تحقيق الأمن الغذائي والتحويلات الأساسية اللازمة لضمان تحقيق الأمن الغذائي والبيئة العالمية المتغيرة المؤثرة في حالة الأمن الغذائي.

في هذا العدد:

- 1 افتتاحية
- 2 التعريفات
- 3 تمويل قطاع الأمن الغذائي في فلسطين
- 4 أسعار المواد الغذائية في فلسطين
- 5 مؤشر الجوع العالمي 2017
- 7 أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية
- 8 مراجعة الأدبيات

نشرة نصف سنوية تصدر عن:



M A S

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

هاتف: + 972 2 2987053/4

فاكس: + 972 2 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

التعريفات

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.

مستوى المعيشة: وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلاقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

مستوى مرتفع: حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30% من الاستهلاك الإجمالي.

مستوى متوسط: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح ما بين 30 إلى 44%.

مستوى متدن: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45%.

مؤشر الجوع العالمي: هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من أربعة مؤشرات لها نفس الوزن: نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، تقزم الأطفال ومعدل وفيات الأطفال. يقسم هذا المؤشر الدول إلى 5 فئات على مقياس مكون من 100 نقطة:

جوع منخفض: 0.0-9.9

جوع متوسط: 10.0-19.9

جوع شديد: 20.0-34.9

جوع يندرج بالخطر: 35.0-49.9

جوع يندرج بالخطر الشديد: 50.0-100

نقص التغذية: وهذا المصطلح وفقا لمنظمة الفاو هو عدم قدرة الأفراد لمدة عام على توفير الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية.

الأهداف الإنمائية المستدامة: في عام 2015، اعتمدت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة 17 هدفاً تشتمل على 169 غاية للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع بحلول عام 2030 في إطار برنامج 2030 للتنمية المستدامة.

مؤشر التنمية البشرية: هو مؤشر مركب يقيس انجازات البلدان في حقوق التنمية البشرية: التمتع بحياة طويلة وخالية من الأمراض واكتساب المعرفة والحصول على مستوى معيشي لائق. ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، وسنوات التعليم المتوقعة والدخل القومي الإجمالي للفرد (مقاساً بالقدرة الشرائية).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار مجموعات محددة في سلة المستهلك، يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقاً لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتمثل حوالي 13% والملبوسات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10%.

مؤشر أسعار الغذاء: يمثل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء العالمية للسلع الغذائية، ويتم حسابه عن طريق أخذ المتوسط المرجح لأسعار المجموعات السلعية الخمس: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر.

الأمن الغذائي

جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرض الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط». وقد جاء هذا التعريف ليشتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

* توفر الغذاء (بكميات كافية وبجودة مناسبة) سواء المنتج محلياً أو المستورد أو من خلال المساعدات.

* الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة. ويقصد بالموارد المجموعات السلعية التي يمكن للفرد الحصول عليها بموجب ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية يصطلح عليها المجتمع (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).

* استخدام الغذاء - استهلاك الغذاء الكافي مع توفر خدمات الصرف الصحي الملائم، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية، بهدف الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي تليي جميع الاحتياجات الفسيولوجية. وهذا الأمر يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

* استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين حصول السكان (أفراداً وأسراً) على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات (مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية) أو الأحداث المتكررة (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار يشتمل على بعدي التوافر والوصول للأمن الغذائي.

الأمن الغذائي في فلسطين: قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2014:

أسر آمنة غذائياً: الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

أسر آمنة غذائياً بشكل جزئي: الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة: الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالباً ما تلجأ إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتأمين احتياجات الغذاء الضرورية.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد: الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف.

الفقر في فلسطين: يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

الفقر: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات المنزلية الأخرى.

تمويل قطاع الأمن الغذائي في فلسطين

برامج المساعدات الغذائية، و23% المتبقية لتنفيذ برامج مساعدات نقدية. أما في قطاع غزة، فسيتم توزيع الأموال المطلوبة بطريقة مختلفة حيث تشكل برامج المساعدات الغذائية النسبة الأكبر من احتياجات القطاع (56% من مجموع الأموال)، تليها برامج المساعدات النقدية (33%) من ثم مشاريع تمكين سبل العيش (11%).

يتوقع أن يصل عدد المستفيدين من مشاريع قطاع الأمن الغذائي المقدمة للتمويل في عام 2018 من خلال خطة الاستجابة الإنسانية قرابة 250 ألف شخص غير آمن غذائياً في الضفة الغربية فقط. ومن المخطط تنفيذ ما مجموعه 22 مشروعاً في الضفة الغربية (9 مشاريع فلسطينية و13 مشروعاً دولياً).

5% لخدمات التنسيق والدعم، 7% لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، 5% لقطاع الصحة والتغذية، 8% لقطاع الحماية، و17% للمأوى. ويلاحظ تراجع طفيف في إجمالي التمويل الذي طالب به قطاع الأمن الغذائي عن العام 2017 (300 مليون دولار) ليصبح 289 مليون دولار في العام 2018: 61 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في الضفة الغربية (21% من الإجمالي) مقابل 228 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في قطاع غزة (79% من الإجمالي).

تتركز التدخلات المطلوبة في الضفة الغربية في مشاريع تمكين سبل العيش حيث خصصت 40% من الأموال لتنفيذ مشاريع شبيهة، و37% لتنفيذ

تعتبر خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) القناة الرئيسية لتجنيد الأموال لقطاع الأمن الغذائي في فلسطين. وتغطي الخطة سبع مجموعات/مجالات رئيسية: التعليم؛ خدمات التنسيق والدعم؛ المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WASH)؛ الصحة والتغذية؛ الحماية؛ المأوى؛ والأمن الغذائي. وتتميز خطة الاستجابة الإنسانية بكفاءة آليات التنسيق فيما بين القطاعات المختلفة في قطاع الأمن الغذائي وكذلك فيما بين القطاعات الأخرى مما يساعد في تفادي ازدواجية التدخلات المنفذة، ومساعدة الشركاء، وتسهيل تقديم طلبات التمويل للجهات المانحة.

نداء تمويل قطاع الأمن الغذائي 2017

في عام 2017 بلغت قيمة نداء الأراضي الفلسطينية في خطة الاستجابة الإنسانية 547 مليون دولار، 55% منها لقطاع الأمن الغذائي¹، 4% لقطاع التعليم، 3% لخدمات التنسيق والدعم، 7% لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، 2% لقطاع الصحة والتغذية، 10% لقطاع الحماية، و19% للمأوى. بلغ إجمالي التمويل الذي طالب به قطاع الأمن الغذائي 300 مليون دولار: 75 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في الضفة الغربية و225 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في قطاع غزة.

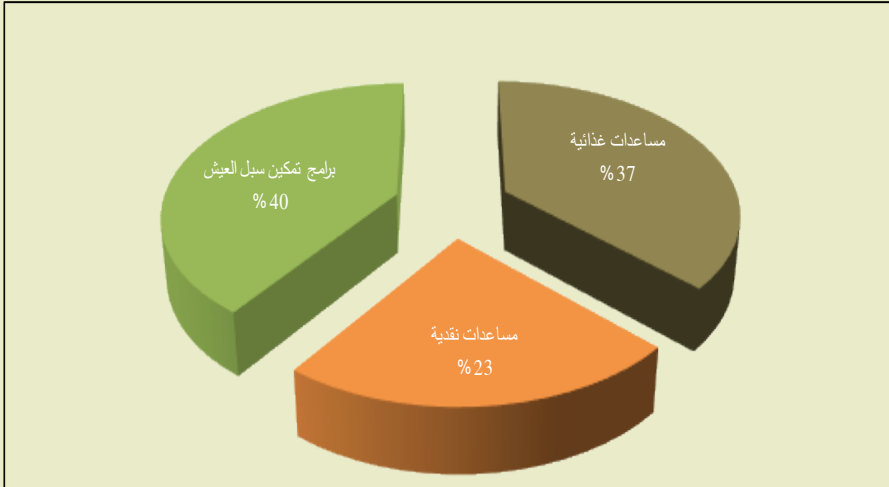
وعلى المستوى الوطني، خصص 52% من التمويل المطلوب لتقديم مساعدات غذائية، و28% كمساعدات نقدية، و20% لدعم مشاريع تمكين سبل العيش. وكان يتوقع أن يصل العدد الإجمالي للمستفيدين 1.57 مليون، معظمهم من قطاع غزة، ممن يعانون من وضع أكثر قسوة من حيث انعدام الأمن الغذائي.

حوالي 85% من احتياجات التمويل طلبتها وكالات الأمم المتحدة، بينما طالبت المنظمات غير الحكومية الدولية والشركاء المحليون بـ 8% و7% فقط من المجموع على التوالي. أكثر من 40% من التمويل طلب لدعم مشاريع ستنفذ من خلال شركات بين الجهات الفاعلة في قطاع الأمن الغذائي.

نداء تمويل قطاع الأمن الغذائي 2018

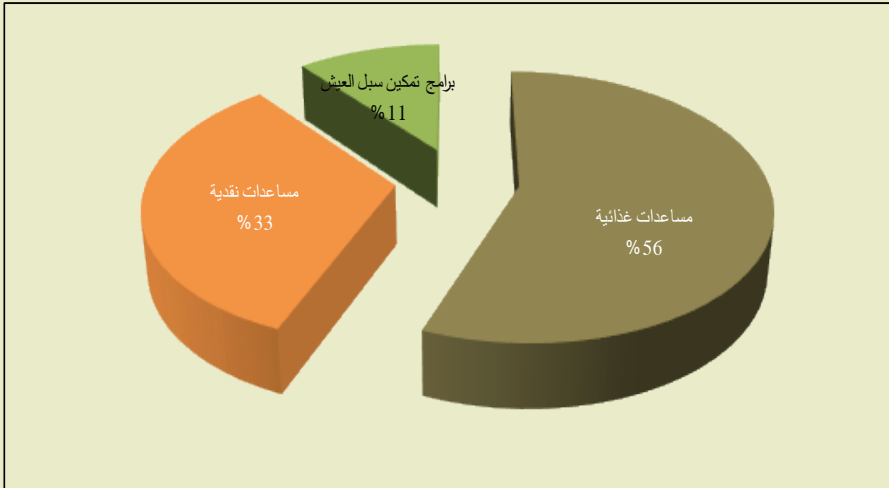
في عام 2018 بلغت قيمة نداء الأراضي الفلسطينية في خطة الاستجابة الإنسانية 540 مليون دولار. كالسنة السابقة، كان أكثر من نصفها مخصص لقطاع الأمن الغذائي (54%)²، 4% لقطاع التعليم،

الشكل 1: الأموال المطلوبة حسب نوع المشروع في الضفة الغربية، 2018 (بالدولار الأمريكي كنسبة مئوية)



المصدر: قطاع الأمن الغذائي، 2017.

الشكل 2: الأموال المطلوبة حسب نوع المشروع في قطاع غزة، 2018 (بالدولار الأمريكي كنسبة مئوية)



المصدر: قطاع الأمن الغذائي، 2017.

1 <http://fscluster.org/state-of-palestine/documents>

2 <http://fscluster.org/state-of-palestine/documents>

أسعار الغذاء في فلسطين

مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.3% خلال الفترة ما بين أيار وتشيرين الأول 2017، مقارنة بارتفاع قدره 0.6% في مؤشر أسعار الغذاء. في الفترة ما بين تشيرين الأول 2016 وتشيرين الأول 2017، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 1%، مقارنة بارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.8%.

أسعار المواد الغذائية المحلية مقارنة بأسعار المواد الغذائية العالمية

يقارن الشكل (3) أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية، حسب مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بأسعار المواد الغذائية العالمية، حسب مؤشر منظمة الفاو، حيث اتخذ كل منهما مسارا خاصا به. وبما أن مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين مكون في أغلبه من مواد غذائية منتجة محليا، يعد تأثيره بالتغيرات في أسعار المواد الغذائية العالمية محدودا. خلال الفترة بين أيار 2017 وتشيرين الأول 2017، ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية ارتفاعا ملحوظا (بنسبة 2.3%)، والتي فاقت الزيادة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الفلسطينية بشكل واضح، والتي لم تتجاوز 0.6%. وكانت الزيادة على أساس سنوي في مؤشر منظمة الفاو أعلى بكثير حيث وصلت 2.6% مقارنة بنسبة 0.8% وفق مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أسعار المواد الغذائية حسب المنطقة

يمثل مؤشر أسعار الغذاء- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتوسط المرجح لثلاثة مؤشرات

وفقا لمؤشر أسعار الغذاء (FPI)، أحد مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شهدت أسعار المواد الغذائية في فلسطين ارتفاعا في الفترة الأخيرة. بعد انخفاضها بشكل ملحوظ بنسبة 3.1% بين أيار وحزيران 2017، ارتفعت أسعار المواد الغذائية المحلية بنسبة 0.5% في تموز، وبنسبة 1.5% في آب، وبنسبة 1.4% في أيلول، وبنسبة 0.4% في تشيرين الأول. ونتيجة لذلك، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين في الفترة ما بين أيار 2017 (الشهر الأخير الذي يغطيه العدد السابق رقم 16 من نشرة الأمن الغذائي) وتشيرين الأول 2017 (الشهر الأخير الذي يغطيه العدد الحالي) بنسبة 0.6% حيث بلغ 106.2 نقطة في نهاية الفترة. أما على أساس سنوي- بين تشيرين الأول 2016 وتشيرين الأول 2017 - فقد ارتفع المؤشر بنسبة 0.8%.

أسعار المواد الغذائية مقارنة بأسعار السلع الاستهلاكية

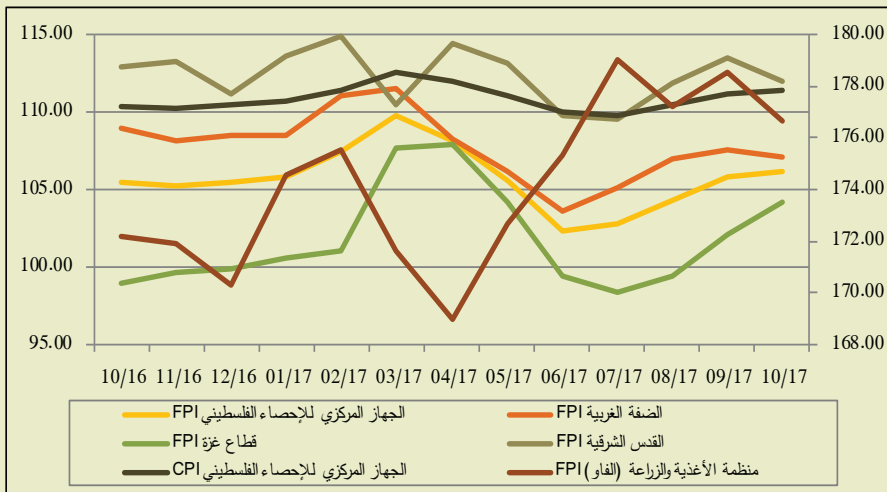
خلال الأشهر القليلة الماضية، اتخذت التغيرات في مؤشر أسعار الغذاء الشهري ومؤشر أسعار المستهلك الشهري في فلسطين نفس الاتجاه. ويعود ذلك إلى أن مؤشر أسعار الغذاء يشكل مكونا رئيسيا في مؤشر أسعار المستهلك، وله وزن نسبي يقارب الثلث.

ومع ذلك، كانت التغيرات في أسعار الأغذية أكثر وضوحا على أساس شهري. وبشكل عام، ارتفع

ينفذها 17 من المؤسسات الشريكة في قطاع الأمن الغذائي (7 مؤسسات فلسطينية و10 مؤسسات دولية). حوالي 7 ملايين دولار من إجمالي التمويل المطلوب للضفة الغربية (والبالغ 61 مليون دولار) ستخصص لتنفيذ مشاريع فلسطينية و54 مليون دولار لتنفيذ مشاريع دولية. تحديدا، تخطط وكالات الأمم المتحدة الثلاث الرئيسية العاملة في قطاع الأمن الغذائي لتنفيذ خمسة مشاريع بموازنة مقدارها 67% من إجمالي الأموال المخصصة للضفة الغربية. بينما قدمت ست منظمات غير حكومية دولية سبعة مشاريع بحوالي 21% من التمويل المطلوب، وقدمت ثمانية منظمات غير حكومية محلية عشرة مشاريع يستلزم تنفيذها 12% من إجمالي التمويل المطلوب. أما التوزيع الجغرافي للتمويل المطلوب، فتحتاج المنطقة المسماة "ج" لـ 70% من الأموال، وتحتاج المناطق المسماة "أ" و"ب" 15%، أما القدس الشرقية فتحتاج 10%، والخليل 1% H2.

أما فيما يتعلق بتوزيع المشاريع ما بين محلية ودولية في قطاع غزة فهو مشابه للضفة الغربية إلى حد ما. حيث تستهدف المشاريع المقدمة للتمويل في عام 2018 قرابة 1.2 مليون شخص غير آمن غذائيا من خلال تنفيذ ما مجموعه 30 مشروعا في قطاع الأمن الغذائي: 8 مشاريع فلسطينية و22 مشروعا دوليا. وستقوم 22 مؤسسة شريكة في القطاع بتنفيذ هذه التدخلات: 8 مؤسسات فلسطينية و14 مؤسسة دولية. كما سيخصص 7 ملايين دولار فقط من إجمالي التمويل المطلوب للقطاع (والبالغ 228 مليون دولار) لتنفيذ مشاريع بإدارة فلسطينية، في حين أن الـ 221 مليون دولار المتبقية ستخصص لمشاريع تنفذها الوكالات الدولية. كما هو الحال في الضفة، تسيطر الوكالات التابعة للأمم المتحدة على الغالبية العظمى من المشاريع. قدمت وكالات الأمم المتحدة الثلاث الرئيسية العاملة في قطاع الأمن الغذائي طلبا لتنفيذ ثمانية مشاريع بموازنة تصل 67% من إجمالي الأموال المطلوبة، بينما قدمت إحدى عشر منظمة غير حكومية دولية 14 مشروعا بحوالي 7% من التمويل المطلوب، وقدمت ثمانية منظمات غير حكومية محلية 8 مشاريع يستلزم تنفيذها 3% من إجمالي التمويل المطلوب. النسبة الأكبر من التمويل المطلوب (75.8 مليون دولار) ستخصص لتنفيذ مشاريع في محافظة غزة.

الشكل 3: مؤشر أسعار الغذاء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) حسب المنطقة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) (سنة الأساس = 2010 = 100)، ومؤشر أسعار الغذاء (منظمة الفاو) (سنة الأساس 2002-2004 = 100)، تشيرين الأول 2016 - تشيرين الأول 2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ومنظمة الغذاء والزراعة (الفاو)، 2017.

جدول (1): أسعار تسع سلع غذائية أساسية في فلسطين، تشرين الأول 2016 - تشرين الأول 2017 (شيكل)

التغير في الأسعار تشرين أول 2016 -تشرين أول 2017 (%)	التغير في الأسعار أيار 2017 -تشرين أول 2017 (%)	تشرين أول 2017	أيلول 2017	آب 2017	تموز 2017	حزيران 2017	أيار 2017	نيسان 2017	آذار 2017	شباط 2017	كانون ثاني 2017	كانون أول 2016	تشرين ثاني 2016	تشرين أول 2016	وحدة القياس كغم	السلعة الغذائية
-13.9	-8.9		120.4	121.2	122.8	121.5	126.4	128.6	128.9	129.8	128.9	129.3	130.3	133.8	25	أرز
-4.0	-1.7		132.0	136.3	136.6	137.8	134.6	141.4	139.5	138.2	124.9	137.2	137.5	137.8	60	دقيق أبيض
-2.7	0.0		3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	1	خبز أبيض
-9.5	6.3		46.7	47.0	46.4	46.0	44.6	46.2	44.9	45.4	45.1	45.7	50.8	52.4	1	لحم بقري طازج
-1.5	-2.2		13.3	14.6	13.8	13.9	13.7	13.8	16.6	15.3	13.5	13.9	13.8	13.6	1	دجاج طازج
0.0	0.0		7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.3	7.3	7.4	7.4	7.3	7.4	7.4	1	حليب 3%
-0.7	6.9		14.0	14.5	12.7	12.4	13.1	14.2	15.1	15.3	15.8	15.7	15.0	14.1	2	بيض دجاج
-1.9	-2.3		30.4	31.1	30.9	30.7	30.9	30.9	31.0	30.8	30.8	31.4	31.0	30.8	1	زيت زيتون
-26.6	-17.1		115.0	122.5	125.1	128.0	131.8	124.3	142.6	141.9	144.8	148.6	151.4	149.0	50	سكر أبيض

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.

أكبر انخفاض في سعر السكر الأبيض (17.1%) والأرز (8.9%)، من ثم زيت الزيتون (2.3%)، ولحم الدجاج الطازج (2.2%)، والطحين الأبيض (1.7%)، بينما بقيت أسعار الخبز الأبيض والحليب بلا تغير، في حين ارتفعت أسعار بيض الدجاج (بنسبة 6.9%)، ولحم البقر الطازج (بنسبة 6.3%). على أساس سنوي، انخفضت أسعار جميع السلع الأساسية، باستثناء الحليب الذي بقي بنفس المستوى، وكان أكبر انخفاض في السكر الأبيض، الأرز، ولحم البقر الطازج، بنسبة 26.6%، 13.9%، و9.5% على التوالي.

مؤشر القدس الشرقية بنسبة 1.0% خلال فترة الخمس شهور، وبنسبة 0.8% على أساس سنوي.

أسعار المواد الغذائية الأساسية

يوضح الجدول (1) الأسعار الشهرية لتسع سلع غذائية أساسية في سلة المستهلك الفلسطيني خلال العام الماضي، وكذلك التغيرات التي طرأت عليها في الفترة ما بين أيار وتشرين الأول 2017 والفترة ما بين تشرين الأول 2016 وتشرين الأول 2017.

خلال الشهور الخمسة الماضية، انخفضت أسعار خمسة أصناف من المواد الغذائية الأساسية. لوحظ

جغرافية: الضفة الغربية (0.59 لإجمالي الوزن)، وقطاع غزة (0.34)، والقدس الشرقية (0.07). لهذا، تتبع مستويات أسعار الغذاء على أساس شهري على الصعيد الوطني التغيرات في مؤشر أسعار الغذاء في الضفة الغربية إلى حد كبير. على مدار الأشهر الخمسة التي يغطيها هذا العدد، ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية بنسبة 0.8%، في حين انخفضت بنسبة 1.7% على أساس سنوي. أما في قطاع غزة، فقد ارتفع مؤشر أسعار الغذاء ارتفاعاً طفيفاً بنسبة لا تتجاوز 0.02% خلال الفترة بين أيار وتشرين الأول 2017، وبنسبة 5.3% على أساس سنوي. وأخيراً، انخفض

مؤشر الجوع العالمي 2017

1. جوع منخفض 0.0 - 9.9 : Low
2. جوع متوسط 10.0 - 19.9 : Moderate
3. جوع شديد 20.0 - 34.9 : Serious
4. جوع بالخطر 35.0 - 49.9 : Alarming
5. جوع يندرج بالخطر الشديد: 50.0 - 100 : Extremely alarming

مؤشر GHI على الصعيد العالمي

على الصعيد العالمي، انخفضت مستويات الجوع وسوء التغذية على المدى الطويل، حيث انخفض متوسط المؤشر من 29.9 في عام 2000 إلى 21.8 في عام 2017، وهو يمثل انخفاضاً بنسبة 27%. وقد شهدت المؤشرات الأربعة المذكورة أعلاه تحسناً؛ حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من 18.2% في الفترة ما بين 1999-2001 إلى 13.0% في الفترة ما بين عام 2014 - 2016؛ انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال

1. نقص التغذية: نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، التي تعكس استهلاكهم لكمية غير كافية من السعرات الحرارية؛
2. نقص الوزن لدى الأطفال (الهزال): نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن نسبة للطول، مما يعكس نقصاً حاداً في التغذية؛
3. تقزم الأطفال: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (انخفاض الطول نسبة للعمر)، مما يعكس نقصاً حاداً في التغذية؛
4. وفيات الأطفال: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وتحسب نتيجة المؤشر على مقياس من 100 درجة، حيث 0 هو أفضل نتيجة (لا جوع) و100 هي أسوأ نتيجة، ويقسم المؤشر مستويات الجوع في الدول إلى إحدى الفئات التالية:

في تشرين الأول 2017 نشر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، وConcern Worldwide (WHL) وWelthungerhilfe تقرير مؤشر الجوع العالمي (GHI) السنوي للعام 2017 الذي يصدر للسنة الثانية عشر على التوالي، بعنوان "تباينات الجوع".¹ يعتبر مؤشر GHI مقياساً متعدد الأبعاد للجوع على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

منهجية مؤشر الجوع العالمي (GHI)

وفقاً لهذا المؤشر، الجوع مسألة معقدة ذات عناصر وجوانب عديدة. وتعتمد نتائج مؤشر الجوع العالمي على معادلة تجمع الأبعاد الثلاثة للجوع (1) استهلاك كمية غير كافية من السعرات الحرارية، و(2) نقص التغذية لدى الأطفال، و(3) وفيات الأطفال- باستخدام أربعة مؤشرات:

1 <http://www.globalhungerindex.org/pdf/en/2017.pdf>

بها بعض الشركات الخاصة والتي قد تعرض السيادة الغذائية للمواطنين وأمنهم الغذائي والتغذوي للخطر؛

- تحليل كيف يؤثر تباين القوى والنفوذ على مختلف فئات المجتمع؛
- بناء قدرات صغار المنتجين، لا سيما النساء منهم، وذلك بضمان وصولهم للخدمات العامة؛
- إتاحة فرص متساوية بين الجنسين للوصول للتعليم والصحة وضمان الدخل؛
- سد أي فجوات في البيانات المتعلقة بالجوع وتفاوت مستوياته من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (SDG) - صفر جوع - ولمساءلة الحكومات؛
- تجنيد التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بلد واحد يعاني من جوع ينذر بالخطر الشديد. وكانت نتائج جمهورية إفريقيا الوسطى الأسوأ في عام 2017 (50.9%)، وهي لا تعكس أي تحسن عن العام 2000 على الرغم من التحسن الذي أحرزته الجمهورية في عام 2008 حيث سجلت 47.0 درجة. ويعزى التراجع الذي حدث بعد عام 2008 إلى حالة عدم الاستقرار والعنف الطائفي والحرب الأهلية المشتعلة منذ عام 2012. كما كان هناك سبعة بلدان أخرى (تشاد، وسيراليون، ومدغشقر، وزامبيا، واليمن، والسودان، وليبيريا) تعاني من جوع ينذر بالخطر، رغم أن جميع هذه الدول شهدت تحسنا واضحا في السنوات الماضية.

في حين يظهر التقرير أن 44 دولة عانت من جوع "شديد" في العام 2017. إلا أن ذلك لا ينفي أن جميع هذه البلاد شهدت انخفاضا كبيرا في نسب انتشار الجوع بعد عام 2000. ففي رواندا، مثلا، انخفض مؤشر الجوع العالمي من 56.3 في عام 2000 إلى 31.1 في عام 2017؛ في إثيوبيا من 56.0 إلى 32.3؛ في موزامبيق من 48.7 إلى 30.5؛ وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من 48.1 إلى 27.5؛ وفي بوركينا فاسو من 47.9 إلى 27.6.

بالإضافة إلى ذلك، كانت 24 دولة من بين الـ 119 دولة تعاني من نسب جوع "متوسط"، و3 دولة كان فيها نسب جوع "منخفضة".

توصيات سياساتية

كالتقارير السابقة، يختتم تقرير مؤشر الجوع العالمي لعام 2017 بتوصيات سياساتية تهدف للتخفيف من الأوضاع الصعبة التي تعيشها الفئات الأكثر تهميشا في جميع أرجاء العالم. يلقي التقرير الضوء على حقيقة استمرار الجوع برغم أن ما يتم إنتاجه من غذاء يكفي لإطعام سكان العالم. فالجوع متجذر في علاقات القوة غير المتكافئة، وما يفاقم من هذا الوضع هو القوانين والسياسات والمواقف والممارسات السائدة.

لمواجهة هذه الصعوبات يقدم التقرير التوصيات التالية:

- تعزيز نهج الحكم الديمقراطي في أنظمة الغذاء الوطنية بإشراك الفئات غير الممتلئة، كصغار المزارعين، في عملية صنع السياسات؛
- توسيع مشاركة الحركات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في النقاشات الدولية حول السياسات الغذائية؛
- على الصعيد الوطني، ضمان إتاحة المجال للمجتمع المدني لمساءلة صانعي القرارات على التزامهم بحماية وضمان الحق في الغذاء؛
- وضع أطر تنظيمية وإنفاذها لحماية المواطنين، وخاصة الفئات الضعيفة، من التأثيرات السلبية المترتبة على الاتفاقيات التجارية والزراعية الدولية بالإضافة إلى بعض الممارسات التي تقوم

من 9.9% في عام 2000 إلى 9.5% في عام 2017؛ كما انخفضت نسبة تقزم الأطفال من 37.7% إلى 27.8% خلال الفترة نفسها، فيما انخفض معدل وفيات الأطفال من 8.2% في عام 2000 إلى 4.7% في عام 2015.

برغم ما سبق، لم يكن ما بذل من جهد حتى الآن كافيا للقضاء على الجوع ونقص التغذية في كافة أرجاء العالم نتيجة التباينات العميقة والمستمرة لمستويات الجوع. وفقا للأمم المتحدة، أوائل عام 2017 كان هناك أكثر من 20 مليون شخص في أربعة بلاد (نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن) معرضين لخطر المجاعة. وتعود هذه الظروف الصعبة التي يعيشونها إلى حد كبير إلى عوامل بفعل الإنسان، كالزراعات العنيفة والصراعات الداخلية التي تحول دون وصول الناس إلى الغذاء والمياه النظيفة وتحول دون وصول منظمات الإغاثة إلى الناس ومساعدتهم.

مؤشر الجوع على الصعيد الإقليمي

على الرغم من انخفاض متوسط مستوى الجوع عالميا، لا تزال بعض مناطق العالم تعاني من الجوع أكثر من غيرها، حيث سجلت أعلى نسب للجوع وفق المؤشر في جنوب آسيا والدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى: 30.9 و 29.4 على التوالي. وهذه النتائج تعني أن هذه المناطق تعاني من جوع شديد في المتوسط. ويعزى تسجيل هذا المستوى من الجوع في هاتين المنطقتين إلى عوامل مختلفة. ففي جنوب آسيا، يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية والتي تقاس بنسب تقزم الأطفال وهزال الأطفال. وفي الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى تعزى العوامل الرئيسية المؤدية لارتفاع مستويات الجوع إلى ارتفاع نسب نقص التغذية (الذي يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على سعرات حرارية غير كافية) ووفيات الأطفال. وقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والجفاف، وعدم الاستقرار السياسي إلى رفع مستويات الجوع في تلك المنطقة.

أما المناطق الأربع الأخرى في العالم، التي تم فحص مستويات الجوع فيها وفق معايير مؤشر الجوع العالمي، فهي: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، شرق وجنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية وكومونويلث الدول المستقلة. وقد أظهرت النتائج مستويات منخفضة إلى متوسطة من الجوع في هذه المناطق تتراوح بين 7.8 إلى 12.8 درجة.

مؤشر GHI على المستوى القطري

يظهر التقرير السنوي لعام 2017 استمرار وجود تباينات كبيرة بين البلدان الـ 119 المشمولة بالتقرير في المناطق وفيما بينها. في عام 2017، كان هناك

أسعار الغذاء في الأسواق العالمية

مؤشر أسعار الزيوت

كذلك شهدت أسعار الزيوت في الأسواق العالمية حالة غير مستقرة. حيث ارتفع مؤشر الفاو لأسعار الزيوت بنسبة 0.8% في الفترة ما بين أيار- تشرين أول 2017، وارتفع بنسبة 1.3% بين تشرين أول 2016 وتشرين أول 2017.

ووفقاً لمنظمة الفاو، سيبقى إنتاج المحاصيل الزيتية بنفس المستوى في الموسم 2018/2017. ومن المتوقع أن تبقى إمدادات الزيت وفيرة في السوق نتيجة فائض المخزون، كما يتوقع أن يتساوى الإنتاج مع الطلب، تاركا المخزون المتبقي بمستويات مناسبة.

مؤشر أسعار السكر

كان مؤشر أسعار السكر العالمي المؤشر الوحيد الذي شهد انخفاضاً، متبعاً نفس المسار الذي اتخذته منذ آذار 2017. ففي الفترة بين أيار وتشرين أول 2017، انخفضت أسعار السكر العالمية بنسبة 10.7% فيما انخفضت بنسبة 35.5% على أساس سنوي. وفي حزيران 2017 وصل مؤشر الفاو أدنى مستوى له (197.3 نقطة) منذ شباط 2016 (187.1 نقطة).

وتعزو منظمة الفاو الانخفاض المتتالي في أسعار السكر العالمية إلى إمكانية ارتفاع الإمدادات في 2017/2018، بالإضافة لتوقعات وفرة محصول البنجر في الاتحاد الأوروبي وإنتاج أكبر في روسيا.

مؤشر أسعار منتجات الألبان

شهد مؤشر أسعار منتجات الألبان أعلى ارتفاع له خلال الأشهر الأخيرة. ففي الفترة بين أيار وتشرين أول 2017 ارتفع المؤشر بنسبة 11.3% في حين ارتفع بنسبة 17.5% بين تشرين أول 2016 وتشرين أول 2017. في آب 2017 وصل مؤشر الفاو لأسعار الألبان لأعلى مستوى له (224.2 نقطة) منذ تموز 2014 (226.1 نقطة).

تتوقع منظمة الفاو أن يتجاوز الإنتاج العالمي من منتجات الألبان في عام 2017 إنتاج العام 2016 بسبب الظروف المناخية المواتية والأسعار العالمية المحفزة.

مؤشر أسعار الحبوب

لم تتبع التغيرات في أسعار الحبوب العالمية اتجاهاً محدداً خلال الأشهر الأخيرة. في حين ارتفع مؤشر الفاو لأسعار الحبوب بنسبة 3.1% خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، كانت الزيادة على أساس سنوي بنسبة 7.3%. في تموز 2017 سجل المؤشر أعلى مستوى له (162.2 نقطة) منذ تموز 2015 (166.5 نقطة).

تتنبأ منظمة الفاو بانخفاض الإنتاج العالمي من القمح إلى أقل من مستواه في العام 2016، إلا أن إمدادات القمح ستبقى وفيرة في السوق العالمي في الموسم 2018/2017 نتيجة وجود فائض غير مسبوق في المخزون. ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يصل إنتاج الحبوب الخشنة هذا العام مستوى قياسي، مما سينتج فائضاً غير مسبوق في المخزون العالمي. كما يتوقع ارتفاع الإنتاج العالمي من الأرز، ذلك أن العرض يفوق الاستهلاك.

استمرت أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، وفق مؤشر الفاو لأسعار الغذاء، في الارتفاع حتى تموز 2017، متبعة نفس المسار الذي بدأته في مطلع عام 2016 بعد انخفاضها بشكل ملموس في عامي 2014 و2015. في حزيران وتموز 2017، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمية بنسبة 1.6% و2.1% على التوالي. ليعود وينخفض بنسبة 1.0% في آب. وعاد مجدداً ليرتفع بنسبة 0.8% في أيلول وانخفض بنسبة 1.1% في تشرين أول. خلال فترة الشهور الخمس كانت الزيادة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بنسبة 2.3%، في حين كانت الزيادة على أساس سنوي 2.6%.

يسلط تقرير الفاو نصف السنوي حول أسواق الغذاء العالمية "توقعات الغذاء" الذي صدر في تشرين الثاني 2017، الضوء على أن أسواق السلع الغذائية العالمية مزودة بشكل جيد، وعلى توقع أن تصل فاتورة واردات السلع الغذائية العالمية إلى ثاني أعلى مستوى قياسي لها نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الشحن، والطلب المتزايد على الواردات، وثبات أسعار السلع الغذائية الأساسية.

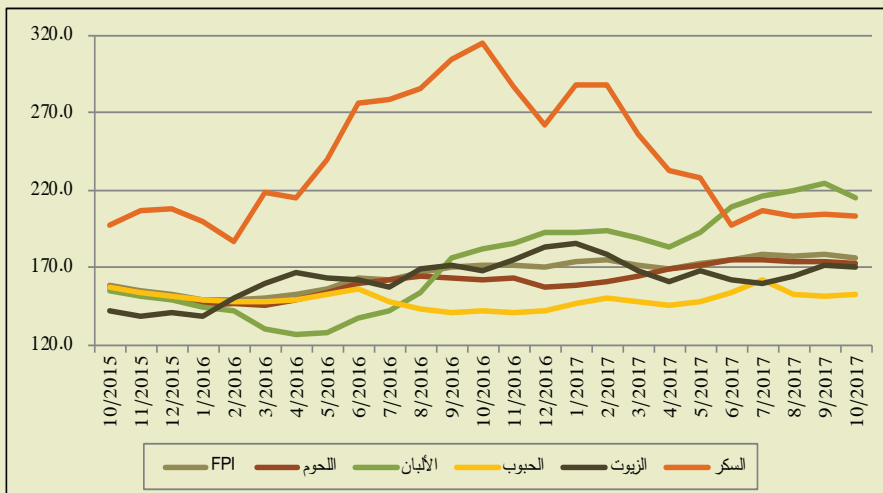
أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية يبين الشكل (4) حركة مؤشر الفاو لأسعار الغذاء على مدار العامين الماضيين وكذلك التغيرات في مؤشرات خمس مجموعات للسلع الغذائية الأساسية التي يتكون منها المؤشر العام: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت والسكر. وكما يظهر الجدول أدناه، اتخذ كل مؤشر من المؤشرات الخمس توجهاً مختلفاً عن المؤشرات الأخرى على مدى الأشهر القليلة الماضية. وفيما يلي وصف موجز لحركة كل مؤشر.

مؤشر أسعار اللحوم

على الصعيد العالمي، استمرت أسعار اللحوم في الارتفاع، متبعة نفس المسار الذي بدأته في نيسان 2016. وخلال الفترة ما بين أيار - تشرين أول 2017، ارتفع مؤشر أسعار اللحوم بنسبة 0.9%. في حين ارتفع بنسبة 6.9% على أساس سنوي. وفي حزيران 2017، وصلت أسعار اللحوم في السوق العالمي أعلى مستوى لها (175.6 نقطة) منذ شباط 2015 (176.9 نقطة).

وفقاً لمنظمة الفاو، تعود أسباب ارتفاع أسعار اللحوم في الفترة بين كانون الثاني وحزيران 2017 إلى زيادة الإقبال على الاستيراد وقلة الكمية المتاحة للتصدير. ومنذ تموز 2017، أدت حدة المنافسة وتراجع الإقبال على الاستيراد إلى تراجع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

الشكل 4: مؤشر الفاو لأسعار الغذاء ومؤشرات أسعار خمسة سلع غذائية أساسية، تشرين الأول 2015 - تشرين الأول 2017 (سنة الأساس 2002 - 2004 = 100)



المصدر: منظمة الفاو، 2017.

مؤشر أسعار منتجات الألبان

شهد مؤشر أسعار منتجات الألبان أعلى ارتفاع له خلال الأشهر الأخيرة. ففي الفترة بين أيار وتشيرين أول 2017 ارتفع المؤشر بنسبة 11.3%، في حين ارتفع بنسبة 17.5% بين تشرين أول 2016 وتشيرين أول 2017. في آب 2017 وصل مؤشر الفاو لأسعار الألبان لأعلى مستوى له (224.2 نقطة) منذ تموز 2014 (226.1 نقطة).

تتوقع منظمة الفاو أن يتجاوز الإنتاج العالمي من منتجات الألبان في عام 2017 إنتاج العام 2016 بسبب الظروف المناخية المواتية والأسعار العالمية المحفزة.

مؤشر أسعار الحبوب

لم تتبع التغيرات في أسعار الحبوب العالمية اتجاهاً محدداً خلال الأشهر الأخيرة. ففي حين ارتفع مؤشر الفاو لأسعار الحبوب بنسبة 3.1% خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، كانت الزيادة على أساس سنوي بنسبة 7.3%. في تموز 2017 سجل المؤشر أعلى مستوى له (162.2 نقطة) منذ تموز 2015 (166.5 نقطة).

تتنبأ منظمة الفاو بانخفاض الإنتاج العالمي من القمح إلى أقل من مستواه في العام 2016، إلا أن إمدادات القمح ستبقى وفيرة في السوق العالمي في الموسم 2017/2018 نتيجة وجود فائض غير مسبوق في المخزون. ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يصل إنتاج الحبوب الخشنة هذا العام مستوى قياسي، مما سينتج فائضاً غير مسبوق في المخزون العالمي. كما يتوقع ارتفاع الإنتاج العالمي من الأرز، ذلك أن العرض يفوق الاستهلاك.

مراجعة الأدبيات

الأمن الغذائي والتحول الهيكلي، والأسواق، والسياسات الحكومية¹

تأليف: بيتر تيمر C. Peter Timmer

دراسات سياسية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مجلد 1، العدد 1، صفحة 4 - 19

تناقش هذه المقالة أهمية أسعار الأغذية للأمن الغذائي ودور سياسات الحكومة في تحقيق الأمن الغذائي والتحويلات الأساسية اللازمة لضمان تحقيق الأمن الغذائي والبيئة العالمية المتغيرة المؤثرة في حالة الأمن الغذائي

أسعار المواد الغذائية

تعتبر أسعار المواد الغذائية مؤشراً رئيسياً على حالة الأمن الغذائي من خلال مؤشرين فرعيين: متوسط مستويات الأسعار وتقلب الأسعار. ويبدو تأثير مستويات أسعار الأغذية على حالة الأمن الغذائي، خاصة بين الفقراء، واضحاً للغاية، ذلك أن الأسعار المنخفضة تساعد في تحقيق الأمن الغذائي بين الفئات المهمشة، في حين أن أسعار الأغذية المرتفعة تؤثر سلباً في تحقيق ذلك لدى هذه الفئات. ولاستقرار الأسعار نفس القدر من الأهمية حيث أن التغيرات المفاجئة في مستوى الأسعار - صعوداً وهبوطاً - تشكل مخاطر تهدد برفع نسب الفقر بين المستهلكين والمزارعين حتى مع توفر السلع بأسعار مقبولة. ففي المقام الأول، يؤثر التقلب الشديد في الأسعار بشكل سلبي على الأسر على المستوى الجزئي. ثانياً، لهذا التقلب تأثير كبير على المستوى الكلي حيث أنه يبطئ النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي الذي تحتاجه المجتمعات الريفية للخروج من دائرة الفقر. لهذا فإن عدم استقرار الأسعار يضر بالفقراء على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل.

دور السياسات الحكومية

يطور كاتب المقال نموذجاً مبسطاً للأمن الغذائي يركز على المدى القصير وعلى المستوى الكلي (صناع السياسات وليس صناع القرار في الأسرة). عندما يكون الاقتصاد العالمي وأسعار المواد الغذائية مستقران، يمكن لصانعي السياسات الوطنية أن يوظفوا الرأسمال السياسي والموارد المالية لتحقيق النمو الشامل على المدى الطويل. وفي مثل هذا العالم، من الأسهل والأقل تكلفة منع الفقراء من الوقوع في مصيدة الفقر التي لا خروج منها. لا

وبل يمكن للفقراء أنفسهم أن يستخدموا مواردهم ومهاراتهم الريادية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. أما في سيناريو معاكس، حيث يسيطر عدم الاستقرار والأزمات المستمرة على اقتصاد الغذاء، على صانعي السياسات تكريس كل الجهود وتخصيص الموارد واستغلال نفوذهم بهدف تثبيت أسعار الأغذية وتوفير شبكات الغذاء للسكان الفقراء. فالأسر المهمشة تستنفذ جميع مصادرها المالية والبشرية من أجل الحصول على الغذاء والبقاء. كذلك الأمر بالنسبة للمناخين الذين يجدون أنفسهم محاصرين أمام الأزمات التي تجبرهم على تخصيص الموارد البشرية والمالية للإغاثة في حالات الطوارئ بدلاً من الاستثمار في التنمية طويلة الأمد. لذا، ينبغي أن تركز السياسات على تحقيق نمو اقتصادي شامل بهدف تحقيق الأمن الغذائي المستدام، بالحد من الفقر المستدام والوصول بشكل منتظم لغذاء صحي ومغذي.

تحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من توافر المرونة التحليلية والسياساتية من أجل فهم كيفية التعامل مع الحالات المختلفة، حالة الأسعار المرتفعة والأسعار المنخفضة، من أجل مواجهة عدم استقرار الأسواق. وتتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية في فهم نظام تسويق الأغذية الذي يحول الإنتاج الزراعي إلى غذاء على مائدة الطعام. تقليدياً كان من يدعون بالوسطاء يديرون نظم تسويق الأغذية، والذين كثيراً ما يلقي عليهم اللوم لاستغلالهم المزارعين الأكثر إنتاجية وتنوعاً والمستهلكين الأكثر طلباً في المناطق الحضرية، إلى تطوير نظم تسويق الأغذية التقليدية إلى سلاسل إمداد/توريد حديثة. لم يغير ذلك فقط من طبيعة العلاقة التفاعلية بين المزارع والأسواق والمستهلكين، بل زاد من مخاوف المستهلكين بشأن سلامة الأغذية ومنشأها، وأصبح أيضاً مصدراً هاماً لنمو الدخل وخلق فرص العمل في المناطق الريفية والحضرية. ولقد أدت عملية التغيير السريع من النظم التقليدية للتسويق الغذائي إلى النظم الحديثة لتحقيق التحويلات الثلاث الأساسية التي مهدت الطريق للخروج من الفقر في المناطق الريفية: (1) تحولات هيكلية، (2) تحولات زراعية، و(3) تحولات في النظام الغذائي.

يمكن للسياسات الغذائية الفعالة الحد من الفقر سريعاً وبصورة مستدامة من خلال أربعة أهداف: (1) تحقيق نمو اقتصادي سريع (الكفاءة)؛ (2) توزيع أكثر عدالة للدخل المستجدة (الرفاه)؛ (3) ضمان حد أدنى من التغذية للفقراء (شبكة أمان)؛ (4) توافر الأغذية واستقرار الأسعار في أسواق الأغذية (الأمن الغذائي). وتقودنا هذه الأهداف الأربعة المتزامنة إلى معضلة أسعار الأغذية، ذلك أن سعر سوقي موحد للأغذية لا يمكن أن يحقق هذه الأهداف

1 <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/app5.161/epdf>

من 75% إلى 61%، بينما ارتفع استهلاك البروتين الحيواني لأكثر من ثلاثة أضعاف. ثالثاً، لمواكبة ارتفاع الطلب على استهلاك المنتجات الحيوانية لابد من تطوير صناعات أعلاف حديثة. رابعاً، ارتفع استهلاك السعرات الحرارية من منتجات القمح بنسبة 8% سنوياً، في حين تراجع استهلاك الأرز.

البيئة العالمية المتغيرة

منذ أواسط القرن العشرين تغيرت البيئة العالمية المؤثرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الغذائية المحلية تغيراً كبيراً. في المقام الأول، كان للنمو الاقتصادي السريع في آسيا دور في إبراز العلاقة بين الإنتاجية العالية للعمال الريفيين والقضاء على الفقر والجوع بشكل مستدام. ثانياً، أدت ثورة الاتصالات إلى خفض هوامش التسويق بسبب تراجع تكاليف المعاملات والتحسين في الوصول للمعلومات، مما يعود بالنفع على كل من المزارعين والمستهلكين. بالإضافة إلى ذلك، أدى البروز السريع للصين والهند كمحركات للنمو العالمي إلى تحول في محركات الطلب على السلع والموارد الطبيعية. وأصبح من الواضح أن المحرك الرئيسي لأسعار السلع الأساسية - من طاقة إلى أغذية - هو الدول النامية. وأخيراً، أصبحت أسعار الطاقة المرتفعة سبباً رئيسياً لإحداث تغير في الزراعة واقتصاد الغذاء، مما برر استخدام السكر والذرة والكسافا (البفرة) والزيوت النباتية كبديل للنفط في إنتاج البنزين والديزل، مما ربط أسعار السلع الزراعية بأسعار النفط.

جميعاً في نفس الوقت، ولذلك هناك حاجة إلى أدوات سياسية إضافية.

وفي ختام هذا القسم من المقال، يقول الكاتب بأنه في الوقت الذي تلعب فيه الأسواق دوراً هاماً في اكتشاف الأسعار (أي القيمة النقدية لسلعة أو خدمة ما) وفي تخصيص موارد المجتمع الشحيحة لتلبية الاحتياجات غير المحدودة للمستهلكين، على السياسات الحكومية والأسواق العمل سوية من أجل أن تعيش الأسر الفقيرة في ظل اقتصاد متنام يقوم على نظام غذائي منتج ومستديم ومستقر.

التحولات الأساسية المطلوبة

كما سبق وذكر أعلاه، هناك حاجة لثلاثة تحولات أساسية لربط التنمية الاقتصادية بالأمن الغذائي: (1) تحولات هيكلية، (2) تحولات زراعية؛ و(3) تحولات في النظام الغذائي.

ترتبط التحولات الهيكلية بتراجع حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، كنتيجة وسبب لإنتاجية أعلى للعمالة في القطاع الزراعي. كما يرتبط هذا التغيير ارتباطاً وثيقاً بالتوسع الحضري ذلك أن حصة الأنشطة الاقتصادية الحضرية في الصناعة والخدمات الحديثة، والمصحوبة بانخفاض حصة النشاط الزراعي، يدفع العمال في الريف للهجرة إلى المناطق الحضرية. كذلك، عادة ما يكون التحول الهيكلية مصحوباً بهبوط في أسعار المواد الغذائية بسبب المكاسب التي حققتها الإنتاجية الزراعية. وما ينتج عن ذلك من رفع لمستوى الإنتاجية في جميع القطاعات هو ما يحد من الفقر بصورة مستدامة ويشكل تحسناً مستداماً في حالة الأمن الغذائي.

أما التحولات الزراعية، فيحركها التغيرات في الطلب المحلي على الغذاء، وفرص التجارة الدولية، وتتجبر عملية صنع القرار والتقدم التقني. وينتج عن ذلك رفع الإنتاجية لكل من العمالة والأرض. وبهذا الخصوص، تم تحقيق مكاسب سريعة في العقود الأخيرة في معظم مناطق العالم، في حين أن ضم/ تجميع الأراضي بالكاد بدأ على الصعيد العالمي. وهناك حاجة إلى رفع إنتاجية العمل بشكل أكبر من ذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

أما التحولات في النظام الغذائي، فهي قضية معقدة ولا يمكن قياسها أو الإحاطة بها بمقياس واحد. بشكل عام، كان هناك أربعة تحولات رئيسية في جميع أنحاء العالم. أولاً، ارتفع إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة بنسبة 0.8% سنوياً في الفترة بين عام 1961 و2011، فأصبح الجوع غير شائع وظهرت السمنة كتحدٍ جديد خلال تلك الفترة. ثانياً، تحسنت النوعية التغذوية في النظام الغذائي بشكل كبير حيث انخفضت نسبة السلع النشوية

تم تمويل هذه النشرة بدعم من:



الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD)